مبررات التوجه الصيني إزاء القارة الأفريقية بعد عام 2017

الباحث: سامر كاظم محمد كاظم
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
samerk.alkhafaji@student.uokufa.edu.iq
أ.م. د. سماح مهدي صالح العلياوي
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

الملخص

إن الصين تعد أفريقيا وجهة استراتيجية فمن الناحية الإقتصادية وفي ضوء الصعود السلمي فأن الصين تسعى إلى تأمين الموارد الطبيعية، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وتسعى من الناحية السياسية إلى تحقيق مكانة عالمية على اعتبارها قوة كبرى تتحدي النفوذ الغربي، إذ تمتلك أفريقيا احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تحتاجها الخطط الصناعية والتنموية الصينية، مثل النفط، والغاز، والمعادن، كما أن القارة الأفريقية توفر أسواقاً استهلاكية واعدة للسلع والمنتجات الصينية، خاصة مع تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي في بعض الدول الأفريقية، وتتجه السياسية الصينية إلى الاستثمار في البنية التحتية في أفريقيا، مثل: الطرق، والجسور، والموانئ، مما يعزز التبادل التجاري ويسهل الوصول إلى الموارد، فتعد القارة جزءاً أساسياً من مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الصين والدول المشاركة.

الكلمات المفتاحية: الصين، أفريقيا، التنمية، المنتدى الصيني – الأفريقي.

Justifications for China's approach to the African continent after 2017

Researcher: Samer Kadhim Mohammed Kadhim
University of Kufa - College of Political Science
samerk.alkhafaji@student.uokufa.edu.iq
Assistant Professor Samah Mahdi Saleh Al-Alayawi
University of Kufa - College of Political Science
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

Abstract

China views Africa as a strategic destination. Economically, and in light of its peaceful rise, China seeks to secure natural resources and open new markets for its products. Politically, it seeks to achieve global status as a major power challenging Western influence. Africa possesses vast reserves of natural resources needed for China's industrial and development plans, such as oil, gas, and minerals. The continent also offers promising consumer markets for Chinese goods and products, especially with the growing population and economic growth in some African countries. Chinese policy is focused on investing in infrastructure in Africa, such as roads, bridges, and ports, which enhances trade and facilitates access to resources. The continent is an essential part of China's Belt and Road Initiative, which aims to promote trade and investment between China and participating countries.

Keywords: China, Africa, development, China – Africa Forum.

المطلب الأول
المحفزات السياسية للتوجه الصيني تجاه أفريقيا

تعتمد السياسة الصينية تجاه أفريقيا على كسب دعم الدول الأفريقية في المحافل الدولية لتعزيز مكانتها كقوة عظمى، وتعزيز أنموذجها الدبلوماسي القائم على عدم التدخل والذي يتمايز عن النهج الغربي التقليدي، كما يمنح الصين هامشاً من المناورة لمواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي في القارة.

أولاً: الصعود السياسي السلمي للصين في القارة الأفريقية

تتميز السياسة الصينية عن السياسة الأمريكية في كونها تحترم سيادة الدول الأفريقية ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، وفي هذا الصدد صرح سفير سيراليون السابق في الصين قائلاً: "إن الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تماماً، من دون أن يعقدوا اجتماعاتنا حول تقويم الآثار البيئية وحقوق الإنسان، والحكم السيئ أو الرشيد"، فالسياسة الصينية التي لا ترفع لافتات حقوق الإنسان، ولا تطارد المستبدين، ولا تفرض قيمها أو ثقافتها أو لغتها، وتقدم نفسها على اعتبارها شريك، وليس وصي[1].

واتبعت الصين استراتيجية ناعمة لتحقيق نفوذ السياسي ما يسمى بـ"الغزو السلمي"، إذ لا أحد يشعر بوجود الصينيين، إلا بعد أن ينجزوا مشاريعهم الضخمة بهدوء، ويبدو أن الطرفين الأفريقي – الصيني نجحا في التأسيس لأرضية فعالة للتفاهم والتعاون الاستراتيجي حيث تحولت الصين إلى أهم شريك، ونجحت في تسوق نمط النظام السياسي القائم على الحزب الواحد ومركزية التخطيط للدول الأفريقية، ولا داعي للديمقراطية وصخب الانتقادات الغربية بنظام الحكم والتحول والاصلاح السياسي[2]، وقد أتاح مؤتمر "باندونغ" لحركة عدم الانحياز عام ١٩٥٥، الفرصة أمام الاتصالات الثنائية والتفاهمات الصينية – الأفريقية، وفي أعقاب هذا المؤتمر أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر عام ١٩٥٦، وكانت مصر بحاجة بدورها إلى مثل هذه العلاقة في خضم معركة تمويل السد العالي[3].

وفي الوقت الذي تركز فيه الولايات المتحدة على إتباع النهج الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي، فأن الصين تقدم أنموذج سياسي واقتصادي يقترب من النمط الأفريقي، حيث مبدأ عدم التدخل في سيادة الدول وتشغيل العمالة البشرية، والاستناد إلى القدرات الدول الأفريقية في تطوير اقتصاداتها، من خلال التجارة والاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات الإجتماعية دون فرض شروط سياسية، أو إصلاحات اقتصادية، أي بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، لذلك فأن الاختلاف بين الأيديولوجيتين الأمريكية والصينية حول مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والثقافة والحكم والعدالة صعب على الدول الأفريقية التعامل مع القوتين أو البقاء على حياد فقد يؤدي إلى تورطهما في القضايا السياسية في القارة[4].

وتمثل أفريقيا أهمية جيوسياسية في سعي الصين الدبلوماسي لتعزيز موقعها في النظام الدولي، ففي إطار استدامة وزيادة تأثيرها في منظمة الأمم المتحدة، تعتمد الصين على الدول الأفريقية التي تشكل أكثر من ربع عدد أعضاء المنظمة، وتحتل ثلاث مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، فهي كتلة تصويتية قوية تسعى الصين إلى استخدامها لعرقلة القرارات الدولية التي لا تخدم مصالحها[5]. وعرفت السياسة الصينية نجاحاً باستعادة مقعدها في الأمم المتحدة وطرد ممثلي تايوان عام 1971، حيث صوتت غالبية الدول الأفريقية لصالح القرار الذي يقضي بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين، ودعمها في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتعلق بالاعتراف الدولي بمبدأ الصين الواحدة[6].

---

[1] فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الأفريقية، مجلة رؤية تركية ، العدد2 ، 2018 ، ص 149.

[2] أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا ما بين 1991 – 2015، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص3.

[3] سامية مثالي، العلاقات الصينية – الأفريقية: الإطار النظري وبعض التطبيقات، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، السنة الرابعة، العدد ٢٣، ٢٠٠٧، ص٧٢.

[4] حسين قوادرة، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية – الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة –، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، العدد 1، آذار/مارس، 2017، ص64 – 74.

[5] كريس ألدن، الصين في أفريقيا شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2009، ص35، 36.

[6] سمية صحراوي، السياسة الصينية تجاه أفريقيا سنة ألفين، مجلة قضايا معرفية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 2، أيلول/سبتمبر، 2018، ص4.

وتعرضت الصين للانتقادات الغربية في ملف حقوق الإنسان، خاصة انتقادات الولايات المتحدة عقب أحداث ميدان أو ساحة "بوابة السلام السماوي" في بكين عام ١٩٨٩، واعتبرت الصين وقتها أن هذه القضية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها، وأن أمريكا تستغل الفرصة لتظهر هذه الورقة لتعرقل جهود وطموح الصين في الوصول إلى القمة الدولية، ومنعها من الانضمام إلى المؤسسات الدولية والمحافل العالمية[1]، لذلك تنظر الصين إلى الدول الأفريقية كحليف سياسي يحميها من الانتقادات الغربية المتكررة لسياساتها عن أوضاع حقوق الإنسان، إذ فشل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العديد من المرات في معاقبة الصين، بفضل الدعم من الدول الأفريقية.

وانطلقت الصين من الركائز الأيديولوجية التي ترى أن الدول الأفريقية تشكل قوة كبرى في العلاقات الدولية، وبإمكان الصين استخدامها لمصلحتها في إطار صراعها مع الغرب، ولم تبتعد السياسة الصينية الجديدة في قارة أفريقيا عن نظرة بكين بكونها زعيمة العالم النامي، واعتقادها بأن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية، والصين هي أكبر دول العالم النامية على الإطلاق[2]. ولا شك فأن ما يدعم توجه الصين لزيادة نفوذها في القارة الأفريقية هو عدم وجود إرث استعماري لها في القارة الأفريقية بما يمهد السبيل أمام توسعها وزيادة نفوذها، كما أنها لم تهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، بل أنها رفضت المساعي الغربية لربط المساعدات والقروض لأفريقيا بمطالب تتعلق بتحسين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وهو الأمر الذي لم يخلق لها عداءات سياسية مع النظم الحاكمة في القارة، فالصين ترى أن القارة الأفريقية ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للأمن الذي يؤمن الصعود السلمي للصين بوصفها قوة عالمية، ويمنحها الشرعية في المجتمع الدولي، فضلاً عن هدفها بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، يحقق العدالة والمساواة بين أطرافه[3].

وتشكل التوجهات الصينية في قارة أفريقيا موقفاً مضاداً للسياسة الأمريكية في القارة، والرامية إلى إيجاد قيادات ونخب سياسية أفريقية موالية، الأمر الذي سوف يكفل للولايات المتحدة السيطرة على ثروات القارة وعلى أنظمتها السياسية، وبما يعزز ضمان ولاء هذه القيادات وانسياقها وراء السياسة الأمريكية، لهذا صرح المبعوث الصيني لأفريقيا "زونغ جيانهوا" **(Zhong Jianhua)** عام 2013، بأن أفريقيا تريد أن تعامل وفق مبدأ المساواة، وهذا ما لم تفهمه الدول الغربية، أو على الأقل لا تريد فهمه، أما الصين فهي تدرك جيداً بأن عليها معاملة شعوب أفريقيا بالمساواة[4].

الفرع الثاني: المساواة في السيادة

إن نظرة الدول الأفريقية في غالبيتها تكمن في أن المقاربة الصينية للتعاون أثبتت التزامها باحترام سيادة الدول، وتجاوزها لمنطق التبعية الذي ما زالت تنتهجه الدول الغربية، فخلال قمة منتدى التعاون الصيني – الأفريقي عام 2012، صرح رئيس جنوب أفريقيا السابق "جاكوب زوما" **(Jacob Zuma)** قائلاً: "إننا متفائلون بكون علاقاتنا مع الصين هي علاقات متساوية في إطار المنفعة المتبادلة، ونحن متأكدون بأن نوايا الصين تختلف عن نوايا الدول الأوروبية، وإلى غاية اليوم تستمر في استغلال القارة الأفريقية بما يخدم مصالحها الخاصة"[5]، لكن من جهة أخرى أشار إلى المبادلات التجارية بين الصين والدول الأفريقية وكون الصين تركز على استيراد الموارد الأولية من أفريقيا، وبأن هذه المبادلات غير مستدامة

---

[1] أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والثلاثون، المجلد 35، العدد ١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠، ص١٨٠ – 182.

[2] ايان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص10.

[3] رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 173، تموز/يوليو، 2008، ص132.

[4] Larry Hanauer and Lyle J Morris, Chinene engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for US policy, Rand Corporation National Security Ressearch Division, California, 2014, P. 10.

[5] David Smith, China offers 205 bn of loans to African nations, On the website: https://www.theguardian.com. Visited: 23/3/2025.

على المدى الطويل، ويجب تنويعها، بقوله: "إن تجربة أفريقيا الإقتصادية مع أوروبا تحتم عليها أن تكون حذرة عند الدخول في شراكات استراتيجية مع الاقتصاديات الأخرى"[1].

وتعد الصين فرصة استراتيجية أمام الدول الأفريقية على اعتبارها عامل لفك الارتباط المفروض من الدول الغربية، وحليف سياسي يمنح هذه الدولة قوة تفاوضية أكبر في مختلف المجالات، أو على الأقل أن يوازن الحضور الصيني النفوذ الغربي التقليدي، فالصين تمنح الدول الأفريقية خيارات سياسية على خلاف الدول الغربية التي تعد السبب الرئيسي في تخلف أفريقيا سواء بصفة مباشرة الاستعمار، أو غير مباشرة الهيمنة والاستغلال، إذ تساعد الصين وفق مبدأ المصلحة المتبادلة هذه الدول اقتصادياً وسياسياً.

إن الأنموذج التنموي الاقتصادي الصينية كان له تأثير أكبر خارج الصين في ترسم طريق جديد للدول الأخرى حول العالم، والساعية ليس فقط لمعرفة كيفيات تحقيق التنمية والخروج من التخلف، لكن أيضا في كيفية اندماجها في النظام الدولي المعولم، بطريقة تمنحها مناعة ضد الهيمنة الخارجية، لحماية نمط الحياة فيها، وخصوصياتها الثقافية، وخياراتها السياسية في عالم ذو توجه أحادي قوي[2].

وسعي الصين عن طريق التفاهم مع الدول الأفريقية إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب من خلال تغلغلها في القارة السمراء، ولا شك أن مسألة خلق نظام متعدد الأقطاب هو مطلب جميع القوى الصاعدة التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على جميع قارات العالم، فمن المؤكد أن العالم يتطور سريعاً نحو تشكيل تعددية قطبية، وأن وصول الصين كقوة اقليمية وعالمية سوف يعزز هذا التطور[3].

الفرع الثالث: محاصرة تايوان عن طريق القارة الأفريقية

تشكل القضية التايوانية أحد أهم القضايا الشائكة التي تحدد الحركة الدبلوماسية والعسكرية للصين في القارة الأفريقية، وربما يكون العامل الأيديولوجي الوحيد الذي ظل قائماً في علاقات الصين مع دول القارة الأفريقية الذي يتمثل بمبدأ "صين واحدة"، إذ تعول الصين على رفض الدول الأفريقية الاعتراف بتايوان، ما يعزز الجهود الصينية لعزل تايوان دولياً، كما تعمل الصين بشكل مكثف عبر دبلوماسيتها النشيطة من أجل دمج تايوان عن طريق عزلها دبلوماسياً.

وعلى الرغم أن الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" **(Jiang Zemin)** عام 1995، أعلن عن إمكانية التساهل في موضوع مشاركة تايوان في بعض المرافق الإقليمية والدولية، إذ أبدت الصين استعداداً لفكرة دولة واحدة ونظامان، فالصين لم تقف مكتوفة الأيدي أمام مناورات تايوان الانفصالية، ولا يهمها ما قد تتعرض له صورتها من تشوه وانتقاد، لا سيما بعد أن استعادت "هونغ كونغ و"مكاو"[4].

ومن بين أهداف الصين من استراتيجيتها الكبرى في أفريقيا يتعلق بتهميش تايوان في النظام الدولي، وتعد أفريقيا أحد أهم المناطق التي تمارس فيها الصين هذه السياسة بحيث تسعى إلى دمج تايوان بإتباع استراتيجية الربط الإقتصادية من خلال زج الشركات التايوانية الخاصة في مشاريع استثمارية في أفريقيا، مما يجعل الاقتصاد التايواني معتمداً إلى حد بعيد على الأسواق الصينية والأفريقية، وأن هذه الإستراتيجية سوف تؤدي إلى تقويض القطاع العام مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم وفق الرؤية الصينية[5].

إن الشرط الوحيد الذي لا تتفاوض حوله الصين وتتعامل معه بصرامة هو مسألة تجانسها السياسي بخصوص صين واحدة، فقد أكد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على ضرورة مكافحة أي انفصال في الصين أو أي دولة حليفة للصين، واتخذ قرار يجيز للصين استخدام القوة ضد تايوان لمنعها من

---

[1] Ibid.

[2] David H Shinn, Joshua Eisenman, China and Africa:A century of engagement, University of Pennsylvania press, Pennsylvania, 2012, P. 11.

[3] بيير بيارنيس، القرن "الحادي والعشرون" لن يكون أمريكيا، ترجمة: مدى قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص77.

[4] بيير بيارنيس، المرجع السابق، ص115.

[5] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص85.

الاستقلال عن الوطن الأم، وهذا دليل على أن هناك تحولا في الإستراتيجية الصينية التي ظلت تفاخر دوماً بأنها سوف تحل مشكلاتها الخاصة من خلال السبل الدبلوماسية والأيديولوجية الأخلاقية[1].

يتبين مما تقدم أهمية البعد الأممي في العلاقات الصينية – الأفريقية، إذ تحرص الصين على كسب دعم الدول الأفريقية في المحافل الدولية، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان لتحقيق مبدأ الصين الواحدة.

المطلب الثاني

الدوافع الإقتصادية الملزمة للتوجه الصيني تجاه أفريقيا

ثمة عوامل اقتصادية جعلت من أفريقيا أرضا خصبة، وفضاء رحبا للاستثمارات الصينية، فالسوق الأفريقية تمثل سوقاً واعدة أمام المنتجات الصينية، كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها أفريقيا تؤمن للصناعة الصينية احتياجاتها من المعادن، ومصادر الطاقة، مثل: النفط والمواد الخام، فضلاً عن الموارد الطبيعية الأخرى، مثل: المياه والأراضي الزراعية الوفيرة.

أولاً: البحث عن الموارد الطبيعية في أفريقيا

شكل أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية للصين حيث تبحث عن أسواق جديدة خارج مجالها القاري ما جعلها تتخذ توجها في مناطق ذات وفرة نفطية والمتمثلة في القارة الأفريقية، والتي تقدم للصين المواد الخام والأسواق الواسعة وفرص الاستثمار، لتبادل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا، لذلك تستورد الصين النفط بشكل أساسي من أفريقيا، حيث أن أكثر من ثلث إمداداته تأتي منها[2].

وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تحتوي على (90) بالمئة من إجمالي إمدادات العالم من البلاتين والكوبالت، و(35) بالمئة من اليورانيوم، وحوالى (75) بالمئة من الكولتان في العالم الذي يستخدم في الأجهزة الإلكترونية، ونصف إمدادات الذهب، وثلثي المنجنيز، وتمتلك أفريقيا إمكانيات هائلة في المجال الزراعي تؤهلها لأن تصبح سلة للغذاء العالمي في ظل تنوعها المناخي مما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة، لذلك يعد الاستثمار في المجال الزراعي أفضل الخيارات التي تقدمها أفريقيا إلى الصين[3].

وتدرك الصين الحاجة المتزايدة للموارد الضرورية للنمو الاقتصادي المستمر، لذلك بدأ التركيز على أفريقيا الغنية بالموارد حيث تمثل استثمارات التعدين حوالى ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين لرغبتها في تأمين قاعدة صلبة من المواد الخام الحيوية تعزز اقتصاد الصين، فالتزود بالثروات الطبيعية يعد من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، خاصة الطاقة؛ إذ أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد أمريكا عام 2013، وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجاتها من النفط من أفريقيا، لذلك حلت أنجولا محل السعودية على اعتبارها أكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولي، كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر، تشاد، السودان، غينيا الاستوائية، الكونغو، نيجيريا[4].

وعملت الصين على شراء حصص في منطقة دلتا النيجر، إذ أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها (45) بالمئة من حقل نفط وغاز نيجيريا عام 2007، واشترت ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر ما نسبته (35) بالمئة، وأشارت بعض الدراسات في مجال الطاقة إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد القريب إلى الضعفين، مقابل النقص الوارد في الاحتياطيات المحلية من الطاقة، وهو ما يضطرها إلى رفع معدلات البحث والتنقيب عن مخزونات جديدة في أعماق أخرى من المياه الإقليمية لبحر الصين الجنوبي[5].

---

[1] إبراهيم الأخرس، الصين: الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص299.

[2] شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017، ص215.

[3] محمد المختار، الاستثمار في أفريقيا ... آمال وتحديات، مجلة قراءات أفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، العدد 4، أيلول/سبتمبر، 2009، ص45.

[4] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص364.

[5] حسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر، 2017، ص105.

وتزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، وسعت إلى توقيع عقود مع حكومات الكونغو، نيجيريا، زامبيا، كينيا، السنغال، مصر، الجزائر، تشاد، إثيوبيا، بهدف احتكار استخراج واستغلال خامات الكوبالت والتنتاليوم التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب، فضلاً عن الفحم، اليورانيوم، الذهب، المنجنيز، الألماس، والزنك[1].

وتسعى الصين إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف سلعها ومنتجاتها، فالصين أدركت أن التوسع في السوق العالمية يشترط منها أن تقوم بتخفيض الأسعار، وفي المقابل شهدت الكثير من الدول الأفريقية نمواً اقتصادياً معتبراً، ما انعكس على النمط الاستهلاكي الأفريقي، لذلك وجدت الصين فرصة لتصدير منتجاتها إلى أفريقيا باعتبار أصبحت مفتوحة على مختلف السلع والمنتوجات[2].

وساعد تزايد المطرد لعدد سكان القارة الأفريقية على تشجيع الصين على فتح أسواق جديدة في أفريقيا، وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من الولوج إلى الأسواق الأفريقية كافة، إلا أن منتوجاتها تتركز أكثر في أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعل الصين من أهم شركاء هذه المنطقة، وهدفها تحقيق غايتين، هما: الحصول الدائم على الموارد الأولية، ومحاولة نشر موادها ذات القيمة المضافة، أي ما يسمى سياسة تجاوز الحدود. وعلى الرغم من أن المنتجات الصينية أقل جودة من نظيرتيها الغربية واليابانية إلا أنها تلائم الشرائح الفقيرة في المجتمعات الأفريقية، فالصين تقوم بدراسة السوق وقدرتها الشرائية، ومن ثم تقوم بإنتاج سلع تناسب هذه القدرة[3].

وتعد أفريقيا سوقاً جديدة تتمتع بمواصفات مناسبة بالنسبة للصين في ظل تزايد عدد المستهلكين للسلع الصينية الرخيصة، ومعظم الواردات الأفريقية من الصين من الأدوات المنزلية والمنتجات الكهربائية والميكانيكية والملابس والمنسوجات، ومنذُ دخول الصين في منظمة التجارة العالمية عام 2001، زادت الصين من حجم صادراتها إلى أفريقيا من الصين[4].

ولتشجيع الصادرات الأفريقية نحو الصين ألغت الأخيرة ابتداء من عام 2012، الرسوم الجمركية لما يقرب من (60) بالمئة من صادرات (30) دولة أفريقية لها علاقات دبلوماسية مستقرة معها، وتبقى العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا مركزة مع عدد قليل من الدول الأفريقية، فنحو (60) بالمئة من الصادرات الصينية موجهة إلى ست دول أفريقية، وهي: جنوب أفريقيا، مصر، نيجيريا، الجزائر، المغرب، بنين، في حين أن (70) بالمئة من الواردات الصينية تأتي من أربع دول، هي: أنجولا، جنوب أفريقيا، السودان، جمهورية الكونغو[5].

وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متغير" عام 2013، فقد ارتفعت خلال الأعوام من 1992 إلى 2011، قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من (1) مليار دولار إلى أكثر من (140) مليار دولار، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا عام 2013، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين وصل إلى مستوى (200) مليار دولار عام 2014، ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بنحو الضعفين[6].

---

[1] رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 173، تموز/يوليو، 2008، ص135.

[2] Lucy Corkin, China Strategic Infrastructural Investments in Africa, in Dorothy Grace Guerrero, China's Role in Africa and South: A Search for a New Perspective, Fahuma, Cape Town, 2008, P. 136

[3] سمير قط، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر، 2008، ص66 – 70.

[4] جهاد عمر الخطيب، الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، العدد 37، تموز/يوليو، 2018، ص55.

[5] حسين قوادرة، العلاقات الإقتصادية الصينية – النيجيرية وأثرها على التنمية الاجتماعية – الإقتصادية في نيجيريا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 6، العدد 10، 2019، ص14.

[6] أمير محمد عبد الحكيم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية، على الموقع الإلكتروني:
http://www.siyassa.org. Visited: 23/3/2025.

الفرع الثاني: تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة

يشكل النفط والغاز في أفريقيا عاملاً لتعزيز الروابط الإقتصادية والتجارية الصينية – الأفريقية، نظراً لحاجات الاقتصاد الصيني المتزايدة للإمكانيات الطاقوية التي تتوفر عليها القارة الأفريقية، إذ إن النمو المتسارع لأي اقتصاد يتطلب مزيداً من الطاقة، فالصين أصبحت مصنع العالم، والشطر الأكبر من ناتجها الاقتصادي متجه نحو الصناعات التي تشكل الطاقة دافعها الرئيسي، كما أن الصين شيدت واحدة من أوسع البنى التحتية الخاصة بالطرق السريعة في العالم، لتحل السيارات محل دراجاتها الهوائية البالغة مليار دراجة، وأنتجت الصين وباعت ما يزيد على خمسة ملايين سيارة عام 2004[1]، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في طلب الصين على موارد الطاقة، علماً أنه لا يتوافر سوى القليل منها على أراضيها، ومن ثم كان عليها التوجه إلى الخارج، لتظهر الدول الأفريقية كأحد المرتكزات في هذا التوجه، فالقارة الأفريقية أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج الموارد الطاقية على المستوى العالمي، وهو ما يمثل أكثر من (10) بالمئة من الإنتاج العالمي[2].

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الصين من أجل التخفيف من تبعيتها الخارجية في المجال الطاقوي، إلا أن المتطلبات الداخلية تتضاعف بشكل سريع، وكذلك التطور الصناعي الذي تعرفه الصين في العقد الثالث من الثالث من القرن الحادي والعشرين، كل هذه العوامل تجبر الصين على البحث عن تنويع وارداتها الطاقوية لكي لا تبقى منحصرة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة نفوذ أمريكية، لذلك كانت أولويات الصين في علاقاتها مع أفريقيا تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام من أفريقيا وفتح الأسواق الأفريقية أمام البضائع الصينية، وتعزيز المكانة العالمية للصين، فأن هذا النوع من الأولويات لا تعد شأناً تجارياً محضاً، وإنما هو في الوقت نفسه شأناً استراتيجياً.

ويعد الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً، حيث يبلغ معدل نموه السنوي نحو (8) بالمئة، وقد فرض ذلك النمو ضغوطاً متزايدة للحصول على النفط، إذ أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدرة له، وهذا التزايد في استهلاك النفط، ليس فقط نتيجة التوسع الاقتصادي، لكن أيضاً نتيجة الثراء النسبي للمجتمع الصيني وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية[3].

لذلك تسعى الصين مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة إلى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من النفط لتضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة باستمرار، ومع اكتشاف آبار نفط جديدة في أفريقيا مؤخراً انتهزت الصين كافة الفرص الممكنة لاستغلال هذه الثروات الجديدة، ومن أجل ضمان كسب واستمرار سيطرتها على هذه الثروات. وهناك اكتشافات نفطية جديدة في الأعماق في خليج غينيا تحديداً في نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، إلا أن شركات النفط العالمية ما زالت مستمرة في الاستثمار في القارة حيث بدأت الشركات العالمية بالتحالف مع الدول الكبرى للسيطرة على نفط القارة، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، وتمثل هذه الشركات قوى متنافسة مع الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، الهند، اليابان[4].

وأخذ النفط الأفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، حيث أخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الأفريقي الذي أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم، وذلك في اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو التنويع في مصادر الإمدادات النفطية، وساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكا للطاقة النفطية، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، لهذا بدأت الدول

---

[1] وينران جيانج، "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، بإشراف: مجموعة مؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص328، 329.

[2] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص128.

[3] عبد القادر دندن، الصعود الصيني و التحدي الطاقوي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص56.

[4] خالد حنفي علي، الشركات العالمية .. لعبة الصراع والموارد في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، المجلد 43، العدد 169، تموز/يوليو، 2007، ص92.

الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع الدول الإفريقية النفطية[1]، وتحتل الصين المركز الأول بعد الولايات المتحدة من بين مستوردي النفط الأفريقي، ودلالة ذلك بأن الصين تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة من مناطق متنوعة في القارة الأفريقية بقصد مواكبة النمو المطرد لاقتصادها.

المطلب الثالث

المستلزمات العسكرية للتوجه الصيني تجاه أفريقيا

تقوم الثقافة الإستراتيجية الصينية على "عقيدة تقديس الدفاع" التي ترتكز على ثلاثة عناصر فلسفية رئيسية، هي: أن الصينيين شعب محب للسلام، لا يسعون للتوسع، يستخدمون القوة فقط للدفاع عن أنفسهم. ويتحركون وفقاً لمبادئ هي: أنهم لا يخوضون حروباً إلا للدفاع عن مصالحهم، وإعلاء الوحدة الوطنية، ومواجهة الأعداء في الداخل والخارج، وعملت الصين على تطوير قدراتها بالدفاع النشط العسكري، لكن تحت نظرية الواقعية الدفاعية؛ بمعنى أنها تطور من قوتها بهدف الدفاع عن مصالحها دون أن يكون لديها نية في تهديد مصالح دول أخرى أو الهجوم عليها.

أولاً: التواجد العسكري الصيني في أفريقيا لحماية أمن الطاقة

صرح الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" **(Hu Jintao)** عام 2004، بأن المهام التاريخية الجديدة للجيش الصيني في الكتاب الأبيض للدفاع الصيني عام 2006، سوف تركز على موضوعات تتعلق بأمن الطاقة والموارد الأولية والتمويل وطرق الملاحة الدولية، لذلك فقد أرسلت الصين (700) جندي في جنوب السودان للحفاظ على مصالحها النفطية، وبذلت جهوداً مكثفة لإنشاء وحدة عسكرية في شرق زيمبابوي[2]، واتفقت الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2014، وهو مؤشر لبداية التحلل الصيني النسبي والتدريجي من مبدأ عدم التدخل، فهي أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها تحتفظ فيها بألف جندي، وتستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة، ودعم قواتها المشاركة في حفظ السلام، وبالتأكيد لحماية مصالحها الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق[3].

كما أصبح لديها قاعدة في ساوتومي وبرينسيبي، وسيشيل، وخليج والفيس في ناميبيا التي تضم زوارق حربية وعسكراً صينياً بهدف مكافحة القرصنة وتأمين مرافق الموانئ، مما يشير إلى أن الصين تقوم بعملية تطويق للقارة وموانيها لحماية مبادرة الحزام والطريق، كما تهتم الصين بثلاث دول في شرق أفريقيا أهمية بالغة ضمن مبادرتها، هي: كينيا، إثيوبيا، جيبوتي، حيث استثمرت (4) مليارات دولار لربط إثيوبيا بجيبوتي، و(13) مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية، بالإضافة إلى افتتاح المنطقة الحرة الصينية الجديدة في جيبوتي التي تعد جزءاً من مبادرة الحزام والطريق[4].

إن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي تتيح لها تأمين مضيق باب المندب وتضمن لها تواجداً عسكرياً في القرن الأفريقي، إلى جانب تعزيز تعاونها العسكري مع جيبوتي للتحكم في حركة الاقتصاد العالمي في المستقبل عبر تدفق صادراتها في تلك الممرات البحرية مع بدء تشغيل مبادرة الحزام والطريق[5]. وقد ألقى الرئيس الصيني "شي جين بينغ" **(Xi Jinping)** خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، أعلن فيه مساعدات عسكرية لمدة خمس سنوات لدعم السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي من خلال

---

[1] نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية.. والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا، مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الرياض، العدد 7، كانون الأول/ديسمبر، 2010، ص418.

[2] Philips Thaddeus Daniel, Chinese engagement in Africa: how will it affect national security interest, Research institute for European and American studies, Greece, No. 178, August – September, 2019, P. 23.

[3] عبد الحي وليد، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والخمسون، المجلد 52، العدد 207، كانون الثاني/يناير، 2017، ص23.

[4] سالي محمد فريد، فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي – الصيني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019، ص55.

[5] منى سليمان، انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019، ص112.

المبادرات الأفريقية، مثل: القوة الأفريقية الجاهزة، والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات[1]، والتي بموجبها قامت بإنشاء صندوق للسلام والتنمية تديره الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوفير التمويل اللازم لتدريب قوات الجيش والشرطة في الدول الأفريقية لمهام حفظ السلام، كما توفر الدعم المالي لأجهزة الاتحاد الأفريقي ومنها القوة الأفريقية الجاهزة ومبادرة "إسكات البنادق"[2].

أما عن علاقتها الثنائية مع الدول الأفريقية فتقوم الصين بتصدير الأسلحة لأكثر من (20) دولة أفريقية، وتضاعفت صادرات الصين من السلاح لأفريقيا مستحوذة بذلك على (17) بالمئة من السوق الأفريقية عام 2018، كما أنها تقدم مساعدات عسكرية لعدة دول أفريقية لها علاقات اقتصادية مع الصين منها أنجولا، الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، وبحسب بعض التقديرات انفردت الصين بكونها أكبر مصدر والوحيد للأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وتعد أفريقيا مكاناً لتجربة السلاح الصيني المرفوض غرباً، ومكاناً لاستعراض قوتها العسكرية عالمياً، حيث قامت الصين بإنشاء مصانع للأسلحة في السودان، مالي، زيمبابوي، بالإضافة إلى التدريبات العسكرية الصينية للأفارقة على اعتبار أن مثل هذه الأعمال تمثل هدفاً استراتيجياً وعمقاً عسكرياً للأمن القومي الصيني في نظر الزعماء الصينيين[3].

وعقد أول منتدى صيني – أفريقي للأمن والدفاع عام 2018، وذلك للنقاش حول قضايا الأمن الإقليمي، وللاضطلاع على المعدات العسكرية الصينية المستحدثة، كما استحدثت الصين آليات منها منتدى السلم والأمن الصيني – الأفريقي، والدفع بمزيد من التعاون في مجال الاستخبارات، وقد أمدت الصين جيبوتي بأولى طائراتها النفاثة بالإضافة إلى طائرتي نقل عسكري، كما استغلت مهابط الطائرات في جيبوتي لهبوط طائراتها بدون طيار[4].

إن تأسيس جيش التحرير الشعبي قاعدة عسكرية في جيبوتي يشير إلى توسيع عمليات الجيش في منطقة المحيط الهندي وما وراءها، وتعكس إبراز قدرة الجيش على الردع العسكري واستمرار العمليات في فالهدف الأساسي لتلك القواعد العسكرية في أفريقيا هو تأمين إمدادات النفط وسلامة المرور لصادراتها اليومية من خليج عدن وقناة السويس وصولاً إلى أوروبا، ووفقاً للسياسة الدفاعية الصينية، فإن القوات المسلحة الصينية تعمل على خلق وضع استراتيجي مناسب لها، كما تعمل الصين على توفير الأمن الخارجي من خلال مشاركة مبادرة الحزام والطريق مع دول تعاني من النزاعات الداخلية حيث تتواجد عمليات القرصنة، فتعمل على حمايتها حتى تحمي السفن البحرية الصينية وناقلات النفط التي تمر بهذه المناطق، ومن هنا كان تواجدها في السواحل الصومالية لحماية سفنها البحرية من القرصنة، بالإضافة إلى تواجدها في كينيا لحماية الشركات الصينية العاملة هناك، مثل: شركة ديوي الأمنية[5].

وتتواجد الصين عسكرياً في القارة الأفريقية لحماية استثماراتها ومواطنيها المقيمين في القارة وتشارك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بحوالى (3000) جندي صيني، وتم توقيع خطة عمل مشتركة صينية – أفريقية عام 2018، لتأمين المشروعات الإقتصادية الصينية في أفريقيا وسلامة المواطنين الصينيين والشركات الصينية المتواجدة في أفريقيا، وكانت أوغندا أول دولة أفريقية نشرت قواتها العسكرية لحماية المصالح الصينية والمواطنين من السكان المحليين، وتقوم الصين بتدريب الفرق الشرطية الكينية لحماية خط السكك الحديد في مومباسا نيروبي، كما تقدم تقنيات تكنولوجية حديثة لبناء القدرات الأفريقية لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها والاستجابة لها، وهناك شركات

---

[1] Kovrig Michael, China expands its peace and security footprint in Africa, International crisis group, North East Asia, 24 October, 2018. On the website: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net. Visited: 23/3/2025.

[2] محمد عبد الكريم أحمد، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص187.

[3] حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 22، أيلول/سبتمبر، 2016، ص71.

[4] توفيق راوية، السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019، ص12.

[5] شرعان عمار، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص12.

صينية أمنية خاصة تقدم الخدمات الأمنية الحدودية لتأمين المصالح الصينية في أفريقيا، ولتأمين إمدادات النفط الأفريقي والعربي عبر المحيطات والبحار[1]. ونتيجة طبيعية للأهمية المتزايدة للاعتبارات الاقتصادية الصينية في أفريقيا، فتحولت الصين من تعزيز المصلحة الإقتصادية إلى حماية مصالحها الإقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة، وعلى الرغم من انخفاض الحروب والصراعات، فأن عدم الاستقرار يستمر في القارة الأفريقية ويمثل حجر عثرة أمام الاستثمار الدولي والتجارة وحتى المساعدات الإنسانية[2].

ومن بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدلي تعد الصين هي أكبر مساهم من حيث عدد قوات حفظ السلام لبعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، وأن هدف هذه القوات هو طمأنة الدول النامية أن الصعود الصيني سوف يكون سلمياً، والظهور أمام القوى العظمى على أنها قوة دولية قادرة على تحمل المسؤولية الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين كونها عضو دائم في مجلس الأمن؛ فلديها مسؤولية فض النزاعات الدولية لتحقيق الاستقرار لاكتمال نصاب صعودها السلمي، فبدأت تروج لمبدأ الأخذ بزمام المبادرة والمرونة بدلاً من التواري عن الأنظار الذي كانت تتبعه سابقاً، فقد اتهمت الولايات المتحدة قيام الصين باستهداف طيارين أمريكيين من قاعدة جيبوتي عام 2018[3].

الفرع الثاني: الانتشار العسكري الصيني في أفريقيا

يعد الاهتمام بدول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية خاصة على الصعيد العسكري، فنظراً للمقدرات العسكرية الصينية تمكنت الصين من ردع الولايات المتحدة من التدخل في صراعها مع تايوان، وتدرك الصين أن القارة الأفريقية بحاجة إلى مساعدات أمنية وعسكرية تمكنها من ضبط حدودها وأمنها المجتمعي، وآليات برية وبحرية وجوية من العتاد واللوجستيك لدعم قدرات الدول الأفريقية على القتال والدفاع المشروع على أقاليمها وسيادتها، وبحاجة للتكنولوجيا الرقمية في مجال الدفاع والمعلومات واستخدام الطائرات بدون طيار وغيرها من التكنولوجية الجديدة للقتال.

وجاءت الخطوة الصينية المرتقبة بمثابة إعلان لمرحلة جديدة من التنافس الصيني مع القوى العسكرية الرئيسة ذات النفوذ التقليدي في المنطقة، إذ تعد جيبوتي درة تاج القرن الأفريقي، ومضيق باب المندب أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها احتضاناً لحركة السفن، إذ يربط المضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمر منه أكثر من (25) ألف سفينة سنوياً حيث تمثل ما يزيد عن (7) بالمئة من إجمالي حركة الملاحة العالمية[4]، وكان من الطبيعي أن يثير اعتزام الصين بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي هواجس لا تخفى لدى الولايات المتحدة وفرنسا الدولتين الكبريين صاحبتي النفوذ التقليدي في أفريقيا حيث اعتبرت أن هذه الخطوة من شأنها إثارة توتر في العلاقات الأمريكية – الصينية، بسبب ما قد يثيره الوجود العسكري الصيني في القرن الأفريقي من احتمالية تعارض مع المصالح والغربية، ومع بدء بناء القاعدة العسكرية الصينية الجديدة في جيبوتي أبدت الولايات المتحدة وفرنسا واليابان تحفظات عدة على تنامي العلاقات الإقتصادية والأمنية الصينية مع جيبوتي، باعتبارها مدخلاً لمد ذراع الصين العسكري في تلك المنطقة الحساسة من العالم، كما بدأت الدول الثلاث بالفعل مشاوراتها للضغط على الرئيس الجيبوتي السابق "إسماعيل عمر جيله" بعدم الترشح لفترة رابعة في الانتخابات الرئاسية، أو دعم مرشح آخر لمنافسته، وإزاحته عن الحكم إذا أصر على خوض الانتخابات[5].

---

[1] عبد الصادق توفيق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 5، تشرين الثاني/نوفمبر، 2013، ص105.

[2] Kaldor Mary and Iavor Ranelov, Global security policy, 1st edition, International Publisher Ltd., Moscow, 2014, P. 12.

[3] زعلوك عادل عنتر، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (1990 – 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2014، ص56.

[4] مجدي كامل، قراصنة الصومال: إسرائيل.. أمريكا.. ومسمار جحا!!، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص77.

[5] خالد بالطيب، دور الصين في أفريقيا: من التغلغل الاقتصادي إلى الانتشار العسكري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018، ص56.

وقلل وزير الخارجية الجيبوتي من شأن المخاوف الغربية من احتضان بلاده لأول قاعدة عسكرية صينية، معتبراً الصين حليفاً استراتيجياً إضافياً إلى جانب أمريكا وفرنسا، مشيراً إلى أن الصين باتت تملأ فراغاً كبيراً في أفريقيا، لأن الدول التي كان من مسؤوليتها تعويض هذا النقص لم تقم بذلك، وأن الأفارقة قد انتظروا طويلاً أن يأتي الأوروبيون وآخرون لمساعدتهم في عملية التنمية، لكن الصين هي من قامت بهذا العمل، وقد سعت الصين لطمأنة مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها إزاء تلك الخطوة، إذ نزعت وزارة الخارجية الصينية الصفة العسكرية عن قاعدتها في جيبوتي، باعتبارها نقطة تموين تستخدم في عمليات الدعم اللوجيستي للسفن التجارية الصينية، والسفن الحربية المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة في سياق محاربة القرصنة البحرية في خليج عدن، والقيام بعمليات إجلاء رعايا الصين في حالات الطوارئ، كما أكدت الصين أن سياستها في أفريقيا ليست بحاجة إلى القواعد ذات الصفة العسكرية، وأن بناء القاعدة اللوجيستية الجديدة يأتي في سياق اتفاقية تعاون وتدريب بين القوات المسلحة الصينية والجيبوتية[1].

وتتوسع الشركات التقنية للصين في الأسواق الأفريقية، من خلال تقديم التقنيات المدينة الذكية، وتطوير أسلحة كهرومغناطيسية للسفن، واستخدام أسلحة الطاقة الموجهة لإنشاء حقول قوة من شأنها أن تسمح بالدفاع عن القواعد العسكرية عن طريق صد هجمات باقتراب طائرات مسيرة ورؤوس حربية، بما في ذلك تشكيل مظلة دفاع صاروخي كجزء من نظام دفاع متعدد المستويات، وقد أصبح الفضاء الإلكتروني ركيزة جديدة للتنمية الصينية ومجالاً جديداً للأمن القومي، لذلك قامت الصين بمساعدة إثيوبيا في أطلاق قمر صناعي للاستشعار عن بعد عام 2019، وذلك من أجل استخدامه في عمليات الرصد الزراعي والمناخي والبيئي، فضلاً عن تقديمها العديد من المعدات العسكرية المهمة إلى أديس أبابا[2].

وتشارك الصين العديد من الدول الأفريقية في تبادل المعلومات الاستخبارية ونقل التكنولوجيا والتدريب المشترك وجهود مكافحة الإرهاب، فالصين تستثمر في البنية التحتية للإنترنت حيث بدأت بالمنطقة المحيطة بجيبوتي كنقطة عبور لنقل البيانات من خلال الكابلات الموجودة تحت البحر، والتي تنقل البيانات بين القارات[3]، وينظر النظام الصيني الحالي إلى تكنولوجيا الدفاع وقيادة الابتكار على أنها ركيزة أساسية تدعم جهودهم لخلق قدرات حربية على مستوى عالمي، وعلى وجه التحديد تنظر الصين بشكل مباشر إلى قدرتها على تسخير التقنيات الناشئة والمعطلة مثل الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها على أنها عوامل حاسمة لقدرتها على تحقيق أهداف استراتيجية في القارة الأفريقية.

الخاتمة

تسعى الصين إلى تقويض النفوذ الغربي التقليدي في القارة الأفريقية، عن طريق بناء علاقات قوية مع دول القارة وتقديم بديل للدعم الغربي فمن خلال الأدوات الدبلوماسية تستخدم الصين علاقاتها مع أفريقيا لكسب الدعم في المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة، وتعزيز مكانتها كقوة عالمية، كما تشارك الصين في جهود حفظ السلام والأمن في أفريقيا، الأمر الذي يعزز مكانتها على اعتبارها شريك أمني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا ما بين 1991 – 2015، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
2. إبراهيم الأخرس، الصين: الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

[1] مصطفى شقيق علام، التنمية بالعسكرة الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا، مجلة البيان، الرياض، العدد 353، تشرين الأول/أكتوبر، 2016، ص15.

[2] Aram Daniel Kerkonian, Space Regulation in Canada: Past Present and Potential The Case for a Comprehensive Canadian Space Law, Springer International Publishing, Switzerland, 2021, P. 45.

[3] Natalie Herbert, China's Belt and Road Initiative invests in African infrastructure, Washington post, April 30, 2021. On the website: https://www.washingtonpost.com. Visited: 25/3/2025.

3. شرعان عمار، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
4. شريفة كلاع، البعد الطاقوي في الإستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2017.
5. عبد القادر دندن، الصعود الصيني و التحدي الطاقوي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016.
6. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
7. فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الأفريقية، مجلة رؤية تركية ، العدد2، 2018.
8. مجدي كامل، قراصنة الصومال: إسرائيل.. أمريكا.. ومسمار جحا!!، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
9. محمد عبد الكريم أحمد، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في أفريقيا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
10. محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.
11. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

ثانياً: المراجع المترجمة

1. ايان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
2. بيير بيارنيس، القرن "الحادي والعشرون" لن يكون أمريكيا، ترجمة: مدى قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
3. كريس ألدن، الصين في أفريقيا شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2009.
4. وينران جيانج، "النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، بإشراف: مجموعة مؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

ثالثاً: الدوريات

1. أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والثلاثون، المجلد 35، العدد ١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠.
2. توفيق راوية، السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا.. طبيعة الأدوار وواقع التنافس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019.
3. جهاد عمر الخطيب، الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، العدد 37، تموز/يوليو، 2018.
4. حسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 466، كانون الأول/ديسمبر، 2017.
5. حسين قوادرة، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية – الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة –، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، العدد 1، آذار/مارس، 2017.

6. حسين قوادرة، العلاقات الإقتصادية الصينية – النيجيرية وأثرها على التنمية الإجتماعية – الإقتصادية في نيجيريا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 6، العدد 10، 2019.
7. حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 22، أيلول/سبتمبر، 2016، ص71.
8. خالد حنفي علي، الشركات العالمية .. لعبة الصراع والموارد في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، المجلد 43، العدد 169، تموز/يوليو، 2007.
9. رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 173، تموز/يوليو، 2008.
10. رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، العدد 173، تموز/يوليو، 2008.
11. سالي محمد فريد، فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي – الصيني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019.
12. سامية مثالي، العلاقات الصينية – الأفريقية: الإطار النظري وبعض التطبيقات، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، السنة الرابعة، العدد ٢٣، ٢٠٠٧.
13. سمية صحراوي، السياسة الصينية تجاه أفريقيا سنة ألفين، مجلة قضايا معرفية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 2، أيلول/سبتمبر، 2018.
14. عبد الحي وليد، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والخمسون، المجلد 52، العدد 207، كانون الثاني/يناير، 2017.
15. عبد الصادق توفيق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 5، تشرين الثاني/نوفمبر، 2013.
16. محمد المختار، الاستثمار في أفريقيا ... آمال وتحديات، مجلة قراءات أفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، العدد 4، أيلول/سبتمبر، 2009.
17. مصطفى شقيق علام، التنمية بالعسكرة الإستراتيجية الصينية الجديدة في أفريقيا، مجلة البيان، الرياض، العدد 353، تشرين الأول/أكتوبر، 2016.
18. منى سليمان، انعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول/أكتوبر، 2019.
19. نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية.. والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا، مجلة البيان، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الرياض، العدد 7، كانون الأول/ديسمبر، 2010.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

1. سمير قط، الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر، 2008.
2. خالد بالطيب، دور الصين في أفريقيا: من التغلغل الاقتصادي إلى الانتشار العسكري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018.
3. زعلوك عادل عنتر، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (1990 – 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2014.

خامساً: المواقع الإلكترونية

أمير محمد عبد الحكيم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية، على الموقع الإلكتروني:

http://www.siyassa.org. Visited: 23/3/2025.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Aram Daniel Kerkonian, Space Regulation in Canada: Past Present and Potential The Case for a Comprehensive Canadian Space Law, Springer International Publishing, Switzerland, 2021.
2. David H Shinn, Joshua Eisenman, China and Africa:A century of engagement, University of Pennsylvania press, Pennsylvania, 2012.
3. David Smith, China offers 205 bn of loans to African nations, On the website: https://www.theguardian.com. Visited: 23/3/2025.
4. Kaldor Mary and Iavor Ranelov, Global security policy, 1st edition, International Publisher Ltd., Moscow, 2014 .
5. Kovrig Michael, China expands its peace and security footprint in Africa, International crisis group, North East Asia, 24 October, 2018. On the website: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net. Visited: 23/3/2025.
6. Larry Hanauer and Lyle J Morris, Chinene engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for US policy, Rand Corporation National Security Ressearch Division, California, 2014.
7. Lucy Corkin, China Strategic Infrastructural Investments in Africa, in Dorothy Grace Guerrero, China's Role in Africa and South: A Search for a New Perspective, Fahuma, Cape Town, 2008.
8. Natalie Herbert, China's Belt and Road Initiative invests in African infrastructure, Washington post, April 30, 2021. On the website: https://www.washingtonpost.com. Visited: 25/3/2025.
9. Philips Thaddeus Daniel, Chinese engagement in Africa: how will it affect national security interest, Research institute for European and American studies, Greece, No. 178, August – September, 2019.
10.